مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: دور الضبط الإداري في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع
اسم الكاتب: أ.د. دعاء محمد ابراهيم بدران
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6388
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 09:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14- Issue 1- June 2024 المجلد ١٤- العدد ١ –حزيران٢٠٢٤

The role of administrative control in achieving sustainable development in society

[1]Prof. Dr.Doaa Moahmed Ebrahim Badran
Professor of Public Law - Department of Law - College of Sharia and Law - University of Tabuk
1: Email:
d.ibrahim@ut.edu.sa
2: Email:

Abstract:

The study delves into the role of administrative control in achieving sustainable development in society. Administrative control aims to safeguard public order by regulating individuals' exercise of their freedoms and private activities. This is executed through measures that restrict these freedoms, with the severity varying depending on the type of freedom being restricted. In exceptional circumstances, administrative control expands its role to confront challenges, deviating from the norm of regular legitimacy and adopting the principle of exceptional legitimacy.

Administrative authorities have a range of means to preserve public order without infringing upon individuals' freedoms within society. The study emphasizes the importance of ensuring that measures and decisions taken by administrative control achieve a fair balance between maintaining public order and respecting the rights and freedoms of individuals. It is advisable for the regulations and legislation related to administrative control to be clear and understandable for everyone to avoid arbitrariness. Administrative authorities should consider the social and economic conditions of communities affected by their decisions. Measures should be balanced and aimed at achieving sustainable development and social justice. It is preferable for the measures and decisions taken by administrative control authorities to strike a fair balance between maintaining public order and respecting the rights and freedoms of individuals .

.

DOI
10.37651/aujlps.2024.146143.1163
Submitted: 24/3/2024
Accepted: 10/4/2024
Published: 1/06/2024

Keywords:
Administrative control
Society
Public order
Sustainable development.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

دور الضبط الإداري في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع

[١] أ.د/ دعاء محمد إبراهيم بدران

[١] أستاذ القانون العام -قسم القانون – كلية الشريعة والقانون- جامعة تبوك

الملخص:

تناولت الدراسة موضوع دور الضبط الإداري في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، فالضبط الإداري يهدف إلى حماية النظام العام من خلال تنظيم ممارسة الأفراد لحرياتهم وأنشطتهم الخاصة يتم ذلك من خلال اتخاذ تدابير تقيد بها الحريات، وتختلف شدتها حسب نوع الحرية المراد تقييدها، في ظل الظروف الاستثنائية، يتسع دور الضبط الإداري لمواجهة التحديات، حيث تتحلل سلطاته من الخضوع لمبدأ المشروعية العادية وتتبنى مبدأ المشروعية الاستثنائية، ويتاح للإدارة مجموعة من الوسائل للمحافظة على النظام العام دون المساس بحرية الأفراد داخل المجتمع، وصلت الدراسة إلى أهمية أن تكون التدابير والقرارات التي يتخذها الضبط الإداري تحقق توازناً عادلاً بين الحفاظ على النظام العام واحترام حقوق الأفراد وحرياتهم، ويفضل أن تكون الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالضبط الإداري واضحة ومفهومة للجميع لتجنب التعسف، ويجب على سلطات الضبط الإداري أن تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المتأثرة بقراراتها، ومن الأفضل أن تكون التدابير والقرارات التي تتخذها سلطات الضبط الإداري تحقق توازناً عادلاً بين الحفاظ على النظام العام واحترام حقوق الأفراد وحرياتهم.

الكلمات المفتاحية:

الضبط الإداري، المجتمع، النظام العام، التنمية المستدامة.

المقدمة

يعد الضبط الإداري من الوظائف الهامة والأساسية للإدارة [(١)] وهو الوسيلة الأكثر خطورة باعتباره مظهراً جوهرياً لوجود الدولة وتعبيراً عن السيادة لتحقيق هدف تنظيم

(1). Simons, R. (2019). The role of management control systems in creating competitive advantage: new perspectives. In Management Control Theory p. 173-194.

نشاطات الأفراد داخل الدولة ووضع قيود على ما يسئ إلى مجتمع هذه الدولة ويؤثر على استقراره إما بأثر مباشر أم غير مباشر، كل ذلك في إطار حماية النظام العام داخل الدولة[١].

ويمكننا القول بأن الضبط الاداري لا يقيد نشاطات الأفراد داخل الدولة، ولكن ينظمها بشكل يضمن ممارسة الأفراد لحرياتهم وأنشطتهم الخاصة[٢]وذلك باتخاذ تدابير تقيد تلك النشاطات وتختلف درجتها من حيث الشدة والضعف على حسب نوع النشاط[٣].

أولاً: أهمية الدراسة:

تتمتع الإدارة في مجال الضبط الإداري بسلطات واسعة، تمكنها من تقييد حريات الأفراد، وتختلف هذه السلطات في الضيق والاتساع تبعاً لتغير الظروف والأحوال في الظروف العادية، تكون هذه السلطات أضيق منها في الظروف الاستثنائية نظراً لأن وظيفة الضبط الإداري تُعتبر من الوظائف الهامة التي تقوم بها الإدارة في المجتمع، فإن هذه الدراسة تسعى إلى إبراز دور الضبط الإداري في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

مشكلة الدراسة: تظهر إدارة ممارسة وظيفة الضبط الإداري بسلطات واسعة بهدف حماية النظام العام في المجتمع والحفاظ على كيان الدولة ومع ذلك، يعتبر ضرورياً تحديد حدود واضحة لاختصاصات الإدارة في ممارسة سلطات الضبط الإداري يتمثل التحدي في التوازن بين تحقيق متطلبات القانون وضمان حقوق وحريات الأفراد لذلك، يتم تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو الدور الفعّال للضبط الإداري، وكيف يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع؟

ثانياً: الدراسات السابقة:

- دراسة البقالي، وديع. (٢٠٢١)[٤]، ضوابط سلطات الضبط الإداري: ضمانة فعالة للحقوق والحريات .مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائي " هدفت الدراسة إلى التركيز على ضوابط سلطات الضبط الإداري كضمانة فعّالة للحقوق والحريات، يشمل المقال عدة نقاط بما في ذلك فكرة النظام العام وتأثيرها على سلطات الضبط الإداري، مع التطرق إلى تطور فكرة النظام العام. كما يتناول الدور المحدد لسلطات الضبط الإداري والقيود التي تفرضها لحماية حريات الأفراد، من خلال مراجعة مبدأ المشروعية والمصلحة العامة والقيود المرتبطة بطبيعة الحرية والإجراءات الضبطية، تظهر الدراسة أن العلاقة بين السلطة والحرية تعتمد على عوامل متعددة، مما يؤدي إلى تفاوت في نطاق تلك العلاقة. وفي النهاية، يبقى دور الإدارة التقديرية في تحقيق التوازن

---

(١) الشمراني، خالد بن عبد الله، وحجازي، محمود، "الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية"، *سلسلة ملخصات الأبحاث القضائية*، (١٣)، (٢٠١٦)، ص ٨٥.

(٢) القحطاني، علياء علي، "الرقابة على الغاية من قرارات الضبط الإداري"، *مجلة القانون والأعمال*، (٧٧)،(٢٠٢٢): ص ١٦٥.

(٣) عبد، ميساء عبد المنعم رشيد، وكريم، منتصر علوان، "الجزاء الإداري في نطاق الضبط الإداري"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ١١(٢)، (٢٠٢٢): ص ٥٦٩.

(٤) البقالي، وديع، "ضوابط سلطات الضبط الإداري: ضمانة فعالة للحقوق والحريات"، *مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية*، (٣١)،(٢٠٢١): ص ٢١٠-٢٣٨.

بين مفهوم النظام العام وحماية حقوق الأفراد حركيًا وقائمًا على تحليل المصلحة العامة ومدى التهديد المحتمل، مما يسمح لها باتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي للتحديات.

- دراسة حجاج، خديجة، وزرقين، عبد القادر. (٢٠٢٢)[١]، "الضبط الإداري بين مقتضيات تجسيد التنمية ومتطلبات حماية البيئة" تناولت الدراسة أنه منذ ظهوره على وجه الأرض، عمل الإنسان جاهداً على استغلال مواردها الطبيعية بهدف تعزيز مستوى حياته وبناء حضارته ومع ذلك، ارتفعت بشكل ملحوظ وتسارعت وتيرة استخدامه لتلك الموارد، مما أدى إلى الوصول إلى ذروة هذا الاستغلال وانقلاب التوازن البيئي، أصبح من الواضح أن الأنشطة التنموية التي تتجاهل الاعتبارات البيئية تسهم بشكل كبير في تدمير البيئة الطبيعية وتثير المخاوف حول استدامة الحياة على كوكب الأرض.

لذلك، أصبح من الضروري تطبيق آليات إدارية لتحقيق التوازن بين حاجة الإنسان الملحة للتنمية والحفاظ على استقرار النظم البيئية، تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التأثيرات المتبادلة بين البيئة والتنمية، مع التركيز على استعراض الوسائل الإدارية التي يمكنها تحقيق التوازن بين هاتين الأولويتين، يتمثل الهدف النهائي للدراسة في تقييم فعالية هذه الوسائل في تحقيق الأهداف المرجوة.

ثالثاً: منهج الدراسة: تتبنى الدراسة المنهج التحليلي من خلال تحليل الواقع الفعلي لدور الضبط الإداري في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، وتعتمد الدراسة على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية، والمنشورات العلمية.

رابعاً: خطة الدراسة:

المبحث الأول: الضبط الإداري كضمانة لحماية النظام العام.

المبحث الثاني: الضبط الإداري وأثره في تحقيق الاستدامة في المجتمع.

I. المبحث الأول

الضبط الإداري كضمانة لحماية النظام العام

تمهيد وتقسيم:

الضبط الإداري هو وظيفة من وظائف الإدارة العامة، يمارسها الجهاز الإداري للدولة، بهدف تنظيم سلوك الأفراد والمجتمع، للحفاظ على النظام العام وضمان سلامة الأفراد والممتلكات.

ويشمل النظام العام مجموعة من القواعد والقيم التي تنظم حياة المجتمع، وتحافظ على استقراره، وتشمل هذه القواعد والقيم سلامة الأشخاص والممتلكات، والأمن العام، والصحة العامة، والأخلاق العامة، وغيرها.

ولذلك، فإن الضبط الإداري يلعب دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار المجتمع، وحماية الأفراد والممتلكات من الأخطار والتهديدات ولذا فإن الضبط الإداري هو أداة مهمة للدولة للحفاظ على أمن وسلامة المجتمع، وسنتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

---

(١) حجاج، خديجة، وزرقين، عبد القادر، "الضبط الإداري بين مقتضيات تجسيد التنمية ومتطلبات حماية البيئة"، *مجلة الدراسات الحقوقية*، ٩(١)، (٢٠٢٢): ص ٥٢-٧٧.

I.أ. المطلب الأول

تعريف الضبط الإداري

لم تتعرض أغلب الأنظمة لتعريف الضبط الإداري بصورة محددة وقاطعة، وإنما حددت الأنظمة بعض أغراض الضبط الإداري، وفي هذا المجال لم يتفق الفقه على تعريف محدد للضبط الإداري، فيقصد بالضبط الإداري بمعناه العام مجموعة الإجراءات والأوامر والقرارات التي تتخذها السلطة المختصة للمحافظة على القانون العام بعناصره المختلفة.[١]
وهناك من عرفه بأنه " مجموعة القواعد والإجراءات التي تتخذها الإدارة مستخدمة امتيازات السلطة العامة بقصد تمكين الأفراد من التمتع بحقوقهم وحرياتهم بهدف المحافظة على النظام العام داخل الدولة[٢].

ويعرفه جانب أخر من الفقه بأنه" وظيفة الإدارة المتمثلة في المحافظة على النظام العام بعناصره الثلاثة الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة"[٣].

ويمكن أيضاً تعريف الضبط الإداري بأنه مجموع ما تفرضه السلطة العامة - بما لها من امتيازات- من أومر ونواهي وتوجيهات ملزمة للأفراد بقصد تنظيم وتقيد الحريات العامة والأنشطة الخاصة للأفراد في حالات معينة بهدف المحافظة على النظام العام في المجتمع.

ونعتقد أن التعريفات التي سبق ذكرها إنما تختلف في مبناها وتتوحد في معناها فالضبط الإداري هدفه واحد، وطريقة تحقيقه واحدة سواء باستخدام ما يخوله النظام للسلطة الادارية من صلاحيات مختلفة من حيث طبيعتها وشدتها ففي النهاية تهدف هذه الوسائل إلى تحقيق الصالح العام للمجتمع،

فالضبط الإداري هو نظام وقائي[٤] تتولى فيه الإدارة حماية المجتمع من كل ما يمكن أن يخل بأمنه وسلامته[٥] وصحة أفراده[٦]وسكينتهم[٧].

I.ب. المطلب الثاني

أهداف ووسائل الضبط الإداري

تهدف الدولة من خلال استعمال سلطاتها في الضبط الإداري إلى الحفاظ على النظام العام، فالضبط الإداري له غايات محددة تتمثل في الحفاظ على المصلحة العامة، وبمنأى عن تحقيق

---

(١) بسيوني، عبد الغني، *القانون الإداري*، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩١)، ص٢٧٧.
(٢) جعفر، محمد أنس قاسم ،*الوسيط في القانون العام " أسس وأصول القانون الإداري"* ، دار النهضة العربية، ص ١٦٣.
(٣) الجيلاني، محمد بو زيد، *مبادئ القانون الإداري وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية*، (الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ٢٠١٦)، ص ١٧٠.
(٤) إبراهيم، دعاء محمد، "الضبط الإداري لمنصات التواصل الاجتماعي كتدبير وقائي لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص: دراسة في النظام السعودي، الإدارة العامة"، ٦٢ عدد خاص، (٢٠٢٢): ص ١٣٤١.
(٥) العنبكي، قتيبة نزار جاسم، "حدود سلطة الضبط الإداري في مجال الحريات الأساسية للأفراد: دراسة في ضوء اجتهاد مجلس الدولة الفرنسي"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، ٩(٣)، (٢٠١٩): ص ٢٨٢.
(٦) عبد الوهاب، محمد رفعت، *النظرية العامة للقانون الإداري والمبادئ*، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٢)، ص ٢٠٥.
(٧) شيخ، عبد الصديق، "دور الضبط الإداري في الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا"، *حوليات جامعة الجزائر* ،٣٤ عدد خاص، (٢٠٢٠): ص ٥٠.

المصالح الخاصة الذاتية، بل تسعي السلطة من خلال ممارساتها لسلطة الضبط الإداري إلى المحافظة على النظام العام بعناصره الثلاثة الأمن العام، الصحة العامة، السكينة العامة[١].

ولهذا تتنوع وسائل وأهداف الضبط الاداري وفق الهدف المرجو من تحقيقه من ممارسة الضبط الإداري، فالضبط الاداري له أهداف ووسائل يتم اتباعها من أجل تحقيق الأهداف التي يسعي لها الضبط الإداري، ونستعرض فيما يلي أهداف الضبط الإداري ثم نبين الوسائل أو الأساليب التي يستعين بها لتحقيق هذه الأهداف.

أولاً: أهداف الضبط الإداري

يهدف الضبط الإداري إلى حماية القانون العام ومنع انتهاكه والإخلال به وإعادته إلى وضعه الطبيعي، وتمارس الإدارة سلطة الضبط الإداري متى وجدت ذلك ضرورياً ولو لم ينص القانون على إجراء معين لمواجهه هذا الانتهاك أو الإخلال[٢]، وللضبط الإداري أهداف تتمثل في:

١. الأمن العام

يقصد بالأمن العام إشاعة الطمأنينة بين الأفراد على أنفسهم وأموالهم من خطر الاعتداءات والانتهاكات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع الاضطرابات والكوارث كالحرائق والحوادث والفيضانات والاضطرابات التي قد تسبب القلق وعدم الأمان والجرائم المختلفة[٣]، فعلي سبيل المثال: أحداث الشغب، وتعطيل الطرق العامة، وحوادث المرور، يتم ضبطها بوضع حد أقصى للسرعة وقيود خاصة لفئات السيارات.

ففي مثل هذه الحالات وغيرها يهدف الضبط الإداري إلى تحقيق متطلبات الأمن العام، وحماية المجتمع، ومنع الفوضى التي تسبب الاختلال في سير الحياة الطبيعية حتى وإن قيدت بعض الحريات على حساب تحقيق الأهداف العامة للأمن العام وتحقيق الصالح العام للمجتمع.

٢. الصحة العامة

يقصد بالصحة العامة اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية صحة أفراد المجتمع من كل ما من شأنه أن يضر بهم من أمراض أو أوبئة[٤]، فقد يتم إلزام أفراد المجتمع بإجراءات وقائية من أجل الحفاظ على الصحة العامة كما تم اتخاذه في ظل جائحة كورونا[٥]، وهنا يظهر الدور الكبير الذي يقوم به الضبط الإداري في زمن الأوبئة والأمراض، حيث تمنح

---

(١) صوالحية، عماد، "علاقة الضبط الإداري بالحريات العامة في ظل جائحة كوفيد ١٩"، *المؤتمر الدولي المحكم: الحجر الصحي - التداعيات والحلول، طرابلس: مركز جيل البحث العلمي*،٣٩، (٢٠٢١): ص٣٠.

(٢) محمد، صفوت أحمد حسن، "الضبط الإداري"، *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، ٦٣(١)، (٢٠٢١): ص ٢٣.

(٣) مجاجي، منصور، "الضبط الإداري وحماية البيئة"، *مجلة كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح*، (٢)، (٢٠٠٩): ص ٦٢.

(٤) المفرجي، أحمد خورشيد حميدي، "الضبط الإداري الدولي الصحي"، *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*،٩ عدد خاص، (٢٠٢٠): ص٤.

(٥) بنحسن، عصام، والتريكي، حسام الدين، "الضبط الإداري زمن الكورونا"، *مجلة دراسات قانونية*، (٢٥)،(٢٠٢٠): ص ١٦٠.

سلطات الضبط الإداري اختصاصات إضافية عن تلك الاختصاصات التي تمنح لها في ظل الظروف العادية بهدف حماية الصحة العامة[١].

٣. السكنية العامة

يقصد بالسكينة العامة منع كل ما من شأنه أن يقلق راحة أفراد المجتمع كمنع إقامة مشروعات معينة في حدود الحيز السكنى، أو منع الأصوات المزعجة والمحال المزعجة وتقييد أوقات العمل بما يتناسب مع طبيعة المجتمع[٢] ونلاحظ في التخطيط العمراني للمدن أنشاء أماكن خاصة لنوعية معينة للمحال التجارية كما هو الوضع بالنسبة للورش وغيرها من الأنشطة التي قد تسبب إزعاج للسكان[٣].

أو يزعجهم كالأصوات والضوضاء المنبعثة من مكبرات الصوت والباعة المتجولين ومحلات التسجيل ومنبهات المركبات، ويأخذ عنصر توفير السكينة العامة أهمية أكبر في المساء حيث يبرر اتخاذ اجراءات أشد لتوفير الهدوء للمواطنين.

٤. الآداب والأخلاق العامة.

تدخل الآداب العامة ضمن أهداف الضبط الاداري حيث يعتبر مفهوم النظام العام من المفاهيم المطاطة والواسعة والتي تتغير وتختلف من مكان لأخر ومن زمان لأخر، ففي وتعتبر الشريعة الاسلامية هي عماد الآداب العامة في المملكة العربية وتتخذ الإدارة كل ما من شأنه أن يحفظ الآداب والأخلاق العامة كمنع ارتداء أزياء مخلة أو منع بعض التصرفات المشينة والمخالفة لمبادئ المجتمع.

ثانياً: وسائل الضبط الإداري

هناك عدة وسائل يمنحها النظام لسلطة الضبط الإداري لتحقيق أهدافها لحماية النظام العام، فهيئات الضبط الإداري حال ممارسة السلطات الممنوحة لها والتي قد يكون فيها نوعاً من تقييد الحقوق والحريات[٤]، دائماً ما يكون الهدف الأسمى الذي تسعي إليه هو حماية النظام العام[٥]، وتتمثل تلك الوسائل في:

١. لوائح الضبط الإداري

يمكن تعريف لوائح الضبط الإداري بأنها: مجموعة من القواعد العامة المجردة تهدف إلى المحافظة على احترام وتطبيق القانون بعناصره المختلفة، وقد تتضمن أيضاً تقييد حريات الأفراد، وتعد لوائح الضبط من اللوائح المستقلة أي أنها لا ترتبط بقانون معين[٦]، ومنها على

---

(١) طاهري، حسين، *القانون الإداري والمؤسسات الإدارية (التنظيم الإداري- النشاط الإداري)*، الطبعة الثانية، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢): ص ٧٤.

(٢) هشام، بن عبدي، "الضبط الإداري بين الأمن العام والسكينة العامة"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، (١٢)، (٢٠١٢): ص ١١٠.

(٣) أونزق، عائشة، بوخلوة، كلثوم، وجابوربي، إسماعيل، "المحافظة على السكينة العمومية وتطبيقاتها في القانون الإداري"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ٢٠١٩)،ص ٣

(٤) محمد، سامح عبد الله عبد الرحمن، "الضبط الإداري ودوره في حماية الغذاء من التلوث: دراسة تحليلية في ضوء أحكام ديوان المظالم"، الإدارة العامة، ٢٦(٣)، (٢٠٢٢): ص ٧٣٢.

(5)Rashid, K. S. A. (2022). Legal regulation of administrative detention. Tikrit University Journal for Rights, 6(3), 270.

(٦) العانش، أمد الله محمد على، وشوايل، عاشور سليمان صالح، "مسئولية الإدارة عن لوائح الضبط: دراسة مقارنة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة التحدي، سرت، ٢٠١٠): ص ٣.

سبيل المثال لوائح تنظيم المرور ولوائح المخالفات البلدية وتنظيم العمل في المحال العامة وتتخذ هذه اللوائح عدة أشكال منها:

أ. الحظر

يتلخص هذا الأسلوب في منع لائحة الضبط ممارسة تصرف معين في أوقات معينة، أو لأجل محدد، لحماية للأفراد من الأخطار التي تصيبهم عند ممارستهم لهذا النشاط[١]، مثل الحظر الذي فرض خلال انتشار جائحة كورونا والذي منع الأفراد من الانتقال من مدينة لمدينة ومن منطقة لمنطقة، وذلك حتى تتمكن السلطات من الحد من انتشار الوباء[٢].

ب. الترخيص

الترخيص يعني اشتراط الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة، ويعد هذا الأسلوب من الأساليب التي تتخذها الإدارة بقصد فرض ما تراه ملائماً من الاحتياطات التي من شأنها توقي وقوع الضرر، أو رفض الإدارة الإذن بممارسة نشاط إذا كان لا يكفي للوقاية من الضرر اتخاذ الاحتياطات، أو لعدم كفاية الشروط[٣]، ومثال لذلك الترخيص بحمل السلاح.

ج. الإخطار

يتلخص هذا الأسلوب بضرورة إخطار سلطات الضبط مقدماً عند مباشرة النشاط، أو الحرية التي يخشى عند ممارستها من تهديد، ومثال لذلك عقد الاجتماعات العامة، وإقامة المعارض وعقد المهرجانات، والاحتفالات التي قد تستخدم فيها أدوات يحتمل استخدامها خطراً معيناً.

د. التنظيم

يعد التنظيم هو الشكل الأوسع مدي من بقية الأشكال سالفة الذكر، وهذا الأسلوب يتم من خلال لائحة ضبط وضع بعض التوجيهات عند ممارسة الحرية محل تنظيمها، مثل لوائح المرور التي تتضمن توجيهات للأفراد فيما يخص السير وارشادات عبور الطريق.

٢. القرارات الفردية

من حق سلطات الضبط الإداري القيام بإصدار مجموعة من القرارات الفردية بغرض المحافظة على النظام العام، وتتضمن هذه القرارات أوامر بالقيام بأعمال معينه أو نواهي بالامتناع عن أعمال أخري، مثال ذلك: الأمر الصادر بهدم منزل آيل للسقوط أو ضرورة حصول الأفراد على ترخيص بحمل سلاح ناري، وفي كل الأحوال يتعين أن تتوافق تلك القرارات الفردية مع أحكام النظام وأن يكون لها ما يبررها[٤] .

والأصل أنه يجب أن تستند هذه القرارات إلى القوانين واللوائح فتكون تنفيذاً لها، إلا أنه استثناء من ذلك قد تصدر القرارات الإدارية دون أن تكون مستندة إلى قانون أو لائحة

---

(١) العتيبي، فهد بن خالد بن جزاء، "وسائل الضبط الإداري في النظام السعودي"، مسالك للدراسات الشرعية واللغوية والإنسانية، (١٣)،(٢٠٢٢): ص ٩٠.

(٢) شريط، وليد، وبن ناصر، وهيبة، "سلطات الضبط الإداري في ظل الظرف الاستثنائي: فيروس كورونا كوفيد ١٩ أنموذجا"، *مجلة آفاق للعلوم*، ٥(٤)،(٢٠٢٠): ص١٠٦.

(٣) كمال، محمد الأمين، "الترخيص الاداري ودوره في المحافظة على النظام العام البيئي"، *مجلة الفقه والقانون*، (٢)،(٢٠١٢): ص ٧٠.

(٤) محمد، مصطفي ممدوح، *الضبط الإداري ، الوظيفة الإدارية للشرطة*، (مطبعة كلية الشرطة، ٢٠٠١)، ص ١٢٩.

تنظيميه عامة، فاللائحة أو التشريع لا يمكن أن ينصب على جميع التوقعات أو التنبؤات التي قد تحدث.[١]

٣. القوة المادية

استخدام القوة المادية تعتبر وسيلة من وسائل الضبط الإداري، إلا أنها وسيلة قاسية إلى حد ما فاستخدام القوة المادية لإجبار الافراد على تطبيق النظام واحترام أحكامه، ونظرا لما تتميز به هذه الوسيلة من قوة يخشى معها تجاوز أحكام النظام فلا يتم اللجوء اليها إلا بقيود على النحو التالي:

- وجود حالة ضرورة.
- أن يصرح لها النظام باستخدام مثل تلك القوة.
- أن يكون الإجراء المراد تنفيذه مشروعاً وموافق النظام.
- أن يمتنع الأفراد عن تنفيذه طواعية.
- أن يقتصر استعمال القوة على القدر الكافي لحماية النظام العام ضد أي تجاوز من قبل الأفراد.

وتخضع سلطات الضبط الإداري لرقابة القضاء، والذي يقوم بإلغاء كافة الأعمال التي يثبت عدم مشروعيتها وموافقتها للنظام، وذلك عن طريق:

١. التأكد من مشروعية القرار الإداري المتخذ من قبل سلطات الضبط بحيث يكون قد استوفي كل أركانه باستثناء حالات الظروف الاستثنائية[٢].
٢. التأكد من ضرورة الإجراء الذي قامت جهة الضبط الإداري بتنفيذه بحيث يتأكد القضاء من وجود أمر يهدد النظام العام مما جعل سلطات الضبط تقوم باستخدام تلك الوسائل لمواجهته.

ويستطيع القاضي أن يحكم بإلغاء لائحة الضبط المخالفة للنظام، أو الحكم بالتعويض عن الضرر المترتب على وقوع الخطأ من جهة الإدارة وهي بصدد ممارستها لأعمال الضبط، أو إلغاء القرار الإداري المخالف.[٣]

(١) ماضي، مازن ليلو، ، *القانون الإداري*، (دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥)، ص ٨٥.
(٢) طبلية، ليث بلال، "خصوصية الرقابة القضائية على سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية"، مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية، (١٤)، (٢٠٢٢): ص ١٥٤-١٥٥.
(٣) طلبه، عبد الله، *القانون الإداري (الجزء الثاني)*، الطبعة التاسعة عشر، (منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٨)، ص ١٩٠.

II. المبحث الثاني

الضبط الإداري وأثره في تحقيق الاستدامة في المجتمع

الضبط الإداري يلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة[١]، ويوجه السياسات والاستراتيجيات نحو التنمية المستدامة، وينظم الأنشطة الاقتصادية بطريقة تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية، ويشجع على المشاركة المجتمعية ويدعم التنمية الاقتصادية المستدامة بفرض قوانين للحد من التلوث وتشجيع على التكنولوجيا النظيفة، ويتيح أيضاً رصد وتقييم الأثر البيئي وفحص التدفقات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق نمو عادل ومستدام بشكل عام، يُعَدّ الضبط الإداري جزءاً أساسياً من جهود تحقيق التنمية المستدامة[٢].

ولذا يعتبر الضبط الإداري أداة حيوية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، ويشكل جزءاً أساسياً من استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة التي تضمن استمرار التطور بطريقة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها[٣]، وسنتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

II.أ. المطلب الأول

حدود سلطات الضبط الإداري

يجب وضع حدود لاختصاصات الإدارة في ممارستها لسلطات الضبط الإداري يتم من خلالها الموازنة بين تحقيق متطلبات القانون وضمان حقوق وحريات الأفراد، وقد درجت أحكام القضاء الإداري على منح الإدارة حرية واسعة في ممارسة سلطات الضبط الإداري، وهذه الحرية منوطة بتحقيق الهدف المرجو منها وتتم ممارستها في ظل رقابة القضاء خشية تجاوز السلطة النظامية الممنوحة لها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: **المشروعية**

المشروعية تمثل مبدأً أساسياً يجب أن تلتزم به سلطات الضبط الإداري في اتخاذها للإجراءات، ويجب أن تكون جميع تصرفات الإدارة خاضعة للنظام، حيث يُعتبر عدم الامتثال لهذا النظام جعل تلك التصرفات باطلة وغير مشروعة، وبالتالي يجب إلغاؤها، ويعد هذا المبدأ مبدأً عاماً يجب على الجميع الالتزام به.

ثانياً: تخصيص الأهداف

.(1) Al-Billeh, T., Al-Hammouri, A., Al-Khalaileh, L., & Derbal, I. (2023). The Impact of Administrative Control Authorities on Sustainable Development in Jordanian Legislation: What are the Challenges Facing Administrative Control Authorities in Achieving Sustainable Development?. *Journal of Law and Sustainable Development*, *11*(5), e1129-e1129.

(2)Henri, J. F., & Journeault, M. (2010). Eco-control: The influence of management control systems on environmental and economic performance. *Accounting, organizations, and society*, *35*(1), 63-80.

(3)Lueg, R., & Radlach, R. (2016). Managing sustainable development with management control systems: A literature review. *European Management Journal*, *34*(2), 158-171.

كل تصرف تتخذه السلطات الإدارية في الدولة يجب أن يكون له هدف محدد ومخصص، وينبغي أن يكون متناسباً مع هدف الصالح العام، في حال تخلفت الإدارة عن تحقيق الهدف المشروع المحدد، واستخدمت أية وسيلة من وسائل الضبط الإداري، يُعتبر تصرفها مشوباً بعيب الانحراف في استخدام السلطة[١].

ثالثاً: الإفصاح عن سبب القرار

الإفصاح عن سبب الضبط الإداري يشير إلى توضيح الظروف التي دفعت الإدارة إلى اتخاذ قرار أو اتخاذ إجراء، حيث يعتبر سبب القرار جوهرياً ويعنى بمفهوم سبب الضبط الإداري كل الظروف والأسباب التي دفعت الإدارة إلى التدخل واتخاذ الإجراء المناسب، ويعتبر التدخل الإداري مشروعاً فقط إذا كان مبنياً على أسباب صحيحة وجادة، والتي من شأنها أن تتفق مع القوانين بالتالي، يُعد وجود سبب قوي ومبرر هو الركيزة الأساسية لضمان مشروعية تصرف الجهة الإدارية.

رابعاً: تناسب وسائل الضبط الإداري.

يتطلب تناسب وسائل الضبط الإداري أن تكون هذه الوسائل مشروعة وملتزمة بالقيود التي حددها القضاء. يجب على سلطات وهيئات الضبط الإداري استخدام وسائلها بطريقة تحترم الحقوق والحريات العامة، ولا يجوز لها أن تسبب في تعطيل هذه الحريات بشكل غير مبرر، حيث يُعد ذلك إلغاءً لتلك الحريات.

وحفظ القانون العام يتطلب تقييداً لاستخدام وسائل الضبط الإداري، وليس بالضرورة إلغاءً لها، وينبغي أن يكون الحظر نسبياً، محدداً زمانياً أو مكانياً، مما يعني أنه ينبغي أن يكون محصوراً في إطار زمني أو مكاني معين، دون التأثير الزائد على الحقوق والحريات الفردية في السياق العام.[٢]

خامساً: ملائمة قرارات الضبط الإداري

يتعين على القضاء مراقبة مدى تلائم الوسائل التي تستخدمها سلطات الضبط الإداري مع الأسباب التي دعت إلى التصرف من قبل الإدارة، ورقابة الملائمة تتجاوز مجرد التحقق من المشروعية، حيث يمكن أن يكون التصرف والوسيلة مشروعيين ولكن غير ملائمين للظروف المحيطة.

فسلطة القضاء في مراقبة الملائمة تشكل استثناءً عن القاعدة العامة التي تتيح للإدارة استقلالًا في تقييم ملائمة قراراتها ومع ذلك، يُعتبر انحراف تصرفات الإدارة، خاصة إذا كانت تؤثر على جمهور واسع، ويجب أن يكون التصرف المتخذ من قبل الإدارة ملائماً[٣].

---

(١) القحطاني، علياء علي، *الرقابة على الغاية من قرارات الضبط الإداري*، مرجع سابق،(٢٠٢٢)، ص١٧١.

(2)Badran, Duaa Mohammed Ibrahim، (2021)، Judicial control over the appropriateness of the legislator's and the administrative authorities' use of the discretionary power- Journal of Contemporary Issues in Business and Government, p6.

(٣) ابن حريز، جمال سلطان، "الموازنة بين سلطات الضبط الإداري والحريات العامة في الظروف الاستثنائية، التواصل"، (٤٦)، (٢٠٢٣): ص ٣١.

على سبيل المثال، لا يُسمح بإزالة تعديات على الطريق العام بشكل نهائي إذا كان بإمكان نقلها والاستفادة منها في مكان آخر، كما يجب أن يكون حظر التجول متناسباً مع الهدف المطلوب، وغالباً ما يكون كافياً تحقيق الهدف من خلال التنبيه.

في سياق ذلك، اعتمد المنظم السعودي مبدأ التناسب والملائمة، حيث قرر تحديد المسؤولية التأديبية لقوات الأمن الداخلي في حالة سوء استعمال السلطة أو تجاوزها، مع فرض عقوبات قد تصل إلى الوقف عن العمل مع إمكانية التعويض عن الأخطاء الشخصية.[١]

II.ب. المطلب الثاني

تأثير الضبط الإداري على التنمية المستدامة في المجتمع

تأثير الضبط الإداري على التنمية المستدامة في المجتمع يتطلب فهماً شاملاً للعوامل المختلفة المتداخلة، بدءاً من الإجراءات القانونية وصولاً إلى تأثيره على البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي[٢]:

أولاً: الضبط الإداري والتنظيم القانوني

الضبط الإداري يستند إلى التشريعات واللوائح لتحديد الإجراءات والتدابير اللازمة لتنظيم الأنشطة الإدارية والمؤسسات[٣]، ويسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، ويُعتبر الإطار القانوني الذي يوفره الضبط الإداري أساسياً لتوجيه سلوك المؤسسات وضبط القرارات الإدارية[٤]، وتشمل التشريعات واللوائح تحديد الإجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات، وإدارة الموارد، والتوظيف، والترقيات.

من خلال هذا الإطار القانوني، يتم تعزيز تنظيم الأنشطة الإدارية بشكل فعال، مما يؤدي إلى زيادة الفعالية والشفافية في العمليات الإدارية، كما تسهم التشريعات في تحديد المعايير البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب على المؤسسات الالتزام بها، ويُمكن وضع معايير بيئية لحماية البيئة ومعايير اجتماعية لضمان حقوق العاملين بجعل التشريعات تتناسب مع مفاهيم التنمية المستدامة، ويتم توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن، ومن خلال توفير إطار قانوني، يمكن للتشريعات أيضاً تحديد كيفية التعامل مع التحديات والمخاطر المحتملة في سياق الإدارة.

بشكل عام، يعتبر التنظيم القانوني واللوائح جزءاً أساسياً من الضبط الإداري، حيث يوفر الإطار اللازم لتحقيق التنمية المستدامة والتوازن بين الاهتمامات الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية.

---

(١) أنظر في ذلك الأمر: السامي الخاص بنظام الأمن الداخلي رقم (٣٥٩٤)، لسنة ١٣٤٩ه المواد ١٧٠/١٦٧.

(٢) عبد الله، محمد عبد المنعم أحمد، "الضبط الإداري كأحد آليات الإدارة العامة في حماية البيئة في مصر"، *أعمال مؤتمر: الجوانب القانونية والاقتصادية للتنمية المستدامة، مج٢ ، القاهرة: كلية الحقوق - جامعة عين شمس*، (٢٠٢٢): ٤٦٤ – ٤٩٨.

(٣) بن علي، خلدون، اختصاصات السلطات المحلية في مجال الضبط الإداري والقضائي"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، ١٥(١)، (٢٠٢٢): ص ٢٢٨٧.

(4)Ruiz-Benitez, R., López, C., & Real, J. C. (2019). Achieving sustainability through the lean and resilient management of the supply chain. *International Journal of Physical Distribution & Logistics Management*, *49*(2), 122-155.

ثانياً: الضبط الإداري والشفافية والمساءلة:

الضبط الإداري يعزز الشفافية من خلال توفير المعلومات الضرورية للمواطنين بشكل واضح وشاف ويتضمن ذلك نشر القرارات الإدارية واستخدام الموارد بطريقة مفتوحة،[١] من خلال الالتزام بالشفافية، يمكن للمواطنين مراقبة استخدام الموارد والتأكد من تحقيق المساءلة عند الضرورة [٢] ويتيح هذا النهج بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، مما يعزز المشاركة المجتمعية ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالإضافة إلى ذلك، يرتبط الشفافية بمفهوم المساءلة، حيث يسهل التحقق من المسؤوليات وتحديد المسؤولين عن القرارات والأفعال بوجود آليات فعّالة للمساءلة، يمكن للشفافية أن تلعب دوراً حاسماً في تحسين أداء الحكومة وضمان تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وتحقيق الشفافية يعني أيضاً توجيه الانتباه نحو استخدام الموارد العامة بطريقة مستدامة وفعالة من خلال توفير معلومات حول الميزانيات والمشروعات الحكومية، يُمكن للمواطنين فهم كيفية توجيه الحكومة للموارد وضمان تحقيق الأهداف المستدامة كما تشجع الشفافية على المشاركة المجتمعية، حيث يمكن للمواطنين المشاركة في صنع القرارات وتقديم ملاحظاتهم، مما يسهم في تحسين الخدمات الحكومية والرفاهية العامة.

ومن خلال الالتزام بمفهوم المساءلة، يصبح من السهل تحديد المسؤوليات واتخاذ إجراءات في حالة انتهاكات أو تجاوزات. إجراء تحقيقات مستقلة وتوفير قنوات للشكاوى يمكن أن يُسهم في تعزيز النزاهة والمساءلة. هذا يساعد على بناء نظام إداري يستجيب بفعالية لاحتياجات وتوقعات المجتمع.

بشكل عام، يُظهر الالتزام بالشفافية والمساءلة كيف يمكن للضبط الإداري أن يُسهم في تعزيز العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة مشتركة ومستدامة على المدى الطويل.

ثالثاً: الضبط الإداري ومكافحة الفساد

يتيح الضبط الإداري والقوانين المرتبطة به تحديد إجراءات فعّالة لمكافحة الفساد يُمكن لهذه الإجراءات توجيه السلوك الإداري نحو النزاهة والشفافية، مما يقوض أسباب الفساد[٣].

على سبيل المثال، يمكن للضبط الإداري أن يحدد كيفية إنشاء هيئات مستقلة للرصد والتحقيق في الحالات المشتبه فيها كما يُسهم في تحديد العقوبات الصارمة للمسؤولين عن أفعال فاسدة، مما يعمل على تحفيز النزاهة في الأداء الإداري، تعمل هذه الإجراءات على تحفيز الإبلاغ الآمن عن حالات الفساد وتقديم المعلومات اللازمة دون خوف من الانتقام

---

(١) محمد، عبد العظيم بكري أحمد، "مفهوم الضبط الإداري وعلاقته بالمرفق العام والضبط القضائي"، مجلة العدل،٢٠(٥٢)، (٢٠١٨): ص ١٣٢.

(٢)أدم، محيي الدين إسماعيل محمد، صالح، عطيات هود فضل الله محمد، وإبراهيم، أشرف إبراهيم عبد الله. "الضبط القضائي: نظامه وأهدافه"، *مجلة القلزم العلمية*، (١٠)،(٢٠٢١): ص ٨٥-٨٦.

(٣). الخطيب، أحمد حسن عبد العليم، *الوجيز في القانون الإداري السعودي*، الطبعة الأولي، (دار النشر الدولي، ٢٠٢٠)، ص ١٤٧.

وتشكل هذه الخطوات القانونية الفعّالة جزءاً من الجهود الواسعة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتسهم بشكل كبير في تعزيز بيئة إدارية صالحة لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع[١].

رابعاً: الضبط الإداري وحقوق المواطنين

يُحمي الضبط الإداري حقوق المواطنين في مواجهة القرارات الإدارية، ويعزز المشاركة في صنع القرارات المؤثرة على المجتمع[٢] ضمان هذه الحقوق يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وبوجود الضبط الإداري، يتيح للمواطنين الاستفادة من إجراءات الطعن والاستئناف في وجه القرارات الإدارية التي قد تؤثر في حقوقهم، ويُشجع أيضاً على تعزيز المشاركة المجتمعية.

ومن خلال تعزيز حقوق المواطنين، يُسهم الضبط الإداري في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يكون هناك توازن بين سلطات الحكومة والمشاركة الفعّالة للمواطنين بالتالي، يسهم الضبط الإداري في بناء مجتمع يستند إلى المساواة والعدالة، حيث يُمكن المواطنين من الاستفادة من خدمات حكومية عادلة وفعّالة.

خامساً: الضبط الإداري والاستدامة البيئية:

الضبط الإداري يلعب دوراً حيوياً في تحقيق الاستدامة البيئية[٣]، حيث يسهم في وضع القوانين التي تحدد الحدود والمعايير البيئية وتفرض عقوبات على المخالفين، [٤]ويعمل الضبط الإداري على تعزيز المسؤولية البيئية[٥]، وتشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة، ومراقبة التأثير البيئي كما يدعم التوعية والتثقيف حول القضايا البيئية، ويعزز شراكات العمل المشترك بين القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني[٦].

بالتالي، يُمكن القول إن الضبط الإداري يشكل أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة عبر التأثير القانوني الفعّال في مجال البيئة[٧]. من خلال تعزيز الامتثال للمعايير وتحفيز المسؤولية البيئية، يُسهم الضبط الإداري في الحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية هذا النهج الشامل يؤكد على الأهمية البالغة لدور القوانين واللوائح في توجيه السلوك الاقتصادي

---

(١) بدري، نفيسة حامد عبد الرازق، "النظام القانوني للضبط الإداري"، مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية، (٨)، (٢٠٢٢): ص ٢٠٠.

(٢). فريجات، إسماعيل، الضبط الإداري البيئي المحلي .دفاتر السياسة والقانون، ١٣(٣)، (٢٠٢١)،ص ١٢٧.

(3)Zhao, L., Gu, J., Abbas, J., Kirikkaleli, D., & Yue, X. G. (2023). Does quality management system help organizations in achieving environmental innovation and sustainability goals? A structural analysis. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, *36*(1), 2484-2507.

(٤) كمال، خالد نبيل محمد، "الضبط الإداري في المخالفات الإدارية"، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، ٣(٥٧)، (٢٠٢٣): ص ١٥٦.

(٥) شريف، أمينة، "مدى تأثر الحريات العامة بالضبط الإداري تحقيقا للنظام العام"، *مجلة ريحان للنشر العلمي*، (١١)،(٢٠٢١): ص ٩٠.

(٦) الحسين، حنيفى، وعيسانى، رفقة، "الضبط الإداري البيئي في الجزائر"، *مجلة القانون الدولي والتنمية، ٦ (٢)*، (٢٠١٨): ص ١٤٢- ١٥٩.

(٧) الباهي، مصطفى، "مبادئ التنمية المستدامة في نطاق قانون الماء: الضبط الإداري نموذجا"، *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص*، (٢٠٢٠): ص ٩ -٢٣.

والاجتماعي نحو الاستدامة[١]، ويعزز فهماً أعمق للتوازن بين احتياجات المجتمع والحفاظ على البيئة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة[٢] على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع[٣].

الخاتمة

تناولت الدراسة موضوع " دور الضبط الإداري في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع فالضبط الإداري يهدف إلى حماية النظام العام بتنظيم ممارسة الأفراد لحرياتهم وأنشطتهم الخاصة وفق ضوابط وحدود معينة، ومن خلال ذلك توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

١. الضبط الإداري يُعتبر وظيفة أساسية في المجتمع، حيث يقوم بتنظيم أنشطة الأفراد للحفاظ على الأمن العام واستقرار المجتمع.
٢. يلعب الضبط الإداري دوراً حيوياً في ضمان حقوق الإنسان من خلال وضع وتنفيذ قوانين وتشريعات تحمي حقوق الإنسان دون تمييز، مما يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وكرامة الإنسان.
٣. يسهم الضبط الإداري في توفير الأمان والاستقرار للمجتمع عبر منع الجريمة والأنشطة الإجرامية، والحفاظ على النظام العام، وبالتالي يعزز بيئة آمنة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٤. للضبط الإداري دوراً فاعلاً في تعزيز المشاركة المجتمعية بما يسهم في بناء مجتمع قوي ومتماسك.
٥. يسهم الضبط الإداري في تحسين جودة حياة الأفراد من خلال توفير الخدمات العامة الأساسية وحماية الصحة العامة وضمان سلامة الغذاء، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى الحياة.

ثانياً: التوصيات

١. من الأفضل أن تكون التدابير والقرارات التي تتخذها سلطات الضبط الإداري تحقق توازناً عادلاً بين الحفاظ على النظام العام واحترام حقوق الأفراد وحرياتهم.
٢. ينبغي أن تأخذ سلطات الضبط الإداري بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المتأثرة بقراراتها، وينبغي أن تكون التدابير متوازنة وتهدف لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
٣. من الأفضل أن تكون قواعد الضبط الإداري مرنة لتتوافق مع أهداف التنمية المستدامة المتجددة وذلك من خلال ضمان أن تكون قواعد الضبط تلبي الاحتياجات الأساسية للتنمية

---

(١) هيدان، خالد، "الضبط الإداري البيئي / التنموي في ظل مغرب الجهات"، *مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية*، (٥٠)،(٢٠٢٣): ص ١١٨-١٢٥.

(2) Shah, M. A. R., Rahman, A., & Chowdhury, S. H. (2018). Challenges for achieving sustainable flood risk management. *Journal of Flood Risk Management*, *11*.

المستدامة، مثل حماية البيئة، وضمان حقوق الإنسان، وتوفير الأمن والاستقرار، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز المشاركة المجتمعية.

المصادر

أولاً: الكتب القانونية

١- الجيلاني، محمد بو زيد، *مبادئ القانون الإداري وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية*، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ٢٠١٦.

٢- الخطيب، أحمد حسن عبد العليم، *الوجيز في القانون الإداري السعودي*، الطبعة الأولي، دار النشر الدولي، ٢٠٢٠.

٣- بسيوني، عبد الغني، القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية.

٤- جعفر، محمد أنس قاسم، *الوسيط في القانون العام " أسس وأصول القانون الإداري"* ، دار النهضة العربية، ١٩٩١.

٥- طاهري، حسين، *القانون الإداري والمؤسسات الإدارية (التنظيم الإداري- النشاط الإداري)*، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٢.

٦- عبد الوهاب، محمد رفعت، *النظرية العامة للقانون الإداري والمبادئ*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٢.

٧- ماضي، مازن ليلو، *القانون الإداري*، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥.

ثانياً: المجلات العلمية:

١- ابن حريز، جمال سلطان، "الموازنة بين سلطات الضبط الإداري والحريات العامة في الظروف الاستثنائية، التواصل"، (٤٦)، (٢٠٢٣).

٢- أدم، محيي الدين إسماعيل محمد، صالح، عطيات هود فضل الله محمد، وإبراهيم، أشرف إبراهيم عبد الله، "الضبط القضائي: نظامه وأهدافه"، *مجلة القلزم العلمية*، (١٠)، (٢٠٢١).

٣- الباهي، مصطفى، "مبادئ التنمية المستدامة في نطاق قانون الماء: الضبط الإداري نموذجا"، *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص*، (٢٠٢٠).

٤- البقالي، وديع، "ضوابط سلطات الضبط الإداري: ضمانة فعالة للحقوق والحريات"، *مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية*، (٣١)،(٢٠٢١).

٥- الحسين، حنيفى، وعيسانى، رفقة، "الضبط الإداري البيئي في الجزائر"، *مجلة القانون الدولي والتنمية*، ٦(٢)، (٢٠١٨).

٦- الشمراني، خالد بن عبد الله، وحجازي، محمود، :الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية"، *سلسلة ملخصات الأبحاث القضائية*، (١٣)،(٢٠١٦).

٧- العتيبي، فهد بن خالد بن جزاء، "وسائل الضبط الإداري في النظام السعودي"، *مسالك للدراسات الشرعية واللغوية والإنسانية*، (١٣)،(٢٠٢٢).

٨- العنبكي، قتيبة نزار جاسم، "حدود سلطة الضبط الإداري في مجال الحريات الأساسية للأفراد: دراسة في ضوء اجتهاد مجلس الدولة الفرنسي"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، ٩(٣٠)،(٢٠١٩).

٩- القحطاني، علياء علي، "الرقابة على الغاية من قرارات الضبط الإداري"، *مجلة القانون والأعمال*، (٧٧)،(٢٠٢٢).

١٠- المفرجي، أحمد خورشيد حميدي، "الضبط الإداري الدولي الصحي"، *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، ٩عدد خاص، (٢٠٢٠).
١١- بدري، نفيسة حامد عبد الرازق، "النظام القانوني للضبط الإداري"، *مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية*، (٨)،(٢٠٢٢).
١٢- بنحسن، عصام، والتريكي، حسام الدين، "الضبط الإداري زمن الكورونا"، *مجلة دراسات قانونية*، ع٢٥، (٢٠٢٠).
١٣- بن علي، خلدون، "اختصاصات السلطات المحلية في مجال الضبط الإداري والقضائي"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، ١٥(١)، (٢٠٢٢).
١٤- شريط، وليد، وبن ناصر، وهيبة، "سلطات الضبط الإداري في ظل الظرف الاستثنائي: فيروس كورونا كوفيد ١٩ أنموذجا"، *مجلة آفاق للعلوم*، ٥(٤)، (٢٠٢٠).
١٥- شريف، أمينة، "مدى تأثر الحريات العامة بالضبط الإداري تحقيقا للنظام العام"، *مجلة ريحان للنشر العلمي*، (١١)،(٢٠٢١).
١٦- شيخ، عبد الصديق، "دور الضبط الإداري في الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا"، حوليات جامعة الجزائر ،٣٤ عدد خاص، (٢٠٢٠).
١٧- صوالحية، عماد، "علاقة الضبط الإداري بالحريات العامة في ظل جائحة كوفيد ١٩"، *المؤتمر الدولي المحكم: الحجر الصحي - التداعيات والحلول، طرابلس: مركز جيل البحث العلمي*، (٢٠٢١).
١٨- طبيله، ليث بلال، "خصوصية الرقابة القضائية على سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية"، *مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية*، (١٤)،(٢٠٢٢).
١٩- طلبه، عبد الله، "القانون الإداري (الجزء الثاني)"، الطبعة التاسعة عشر، *منشورات جامعة دمشق*، (٢٠١٨).
٢٠- عبد الله، محمد عبد المنعم أحمد، "الضبط الإداري كأحد آليات الإدارة العامة في حماية البيئة في مصر"، *أعمال مؤتمر: الجوانب القانونية والاقتصادية للتنمية المستدامة، مج٢ ، القاهرة: كلية الحقوق - جامعة عين شمس*، (٢٠٢٢).
٢١- عبد، ميساء عبد المنعم رشيد، وكريم، منتصر علوان، "الجزاء الإداري في نطاق الضبط الإداري"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، ١١(٢)، (٢٠٢٢).
٢٢- فريجات، إسماعيل، "الضبط الإداري البيئي المحلي"، *دفاتر السياسة والقانون*، ١٣(٣)، (٢٠٢١).
٢٣- كمال، خالد نبيل محمد، "الضبط الإداري في المخالفات الإدارية"، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، ٣(٥٧)، (٢٠٢٣).
٢٤- كمال، محمد الأمين، "الترخيص الاداري ودوره في المحافظة على النظام العام البيئي"، *مجلة الفقه والقانون*، (٢)،(٢٠١٢).
٢٥- مجاجي، منصور، "الضبط الإداري وحماية البيئة"، *مجلة كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح*، (٢)،(٢٠٠٩).

٢٦- محمد، سامح عبد الله عبد الرحمن، "الضبط الإداري ودوره في حماية الغذاء من التلوث: دراسة تحليلية في ضوء أحكام ديوان المظالم، الإدارة العامة"، (٣)، (٢٠٢٢).
٢٧- محمد، صفوت أحمد حسن، "الضبط الإداري"، *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، ٦٣(١)،(٢٠٢١).
٢٨- محمد، عبد العظيم بكري أحمد، "مفهوم الضبط الإداري وعلاقته بالمرفق العام والضبط القضائي"، *مجلة العدل*، ٢٠(٥٢)، (٢٠١٨) .
٢٩- محمد، مصطفي ممدوح، "الضبط الإداري (الوظيفة الإدارية للشرطة)"، *مطبعة كلية الشرطة*،(٢٠٠١).
٣٠- هشام، بن عبدي، "الضبط الإداري بين الأمن العام والسكينة العامة"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، (١٢)،(٢٠١٢).
٣١- هيدان، خالد، "الضبط الإداري البيئي / التنموي في ظل مغرب الجهات"، *مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية*، (٥٠)، (٢٠٢٣) .

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

١- العانش، أمد لله محمد على، وشوايل، عاشور سليمان صالح، "مسئولية الإدارة عن لوائح الضبط: دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة التحدي، سرت، ٢٠١٠.
٢- أونزق، عائشة، بوخلوة، كلثوم، وجابوربي، إسماعيل، "المحافظة على السكينة العمومية وتطبيقاتها في القانون الإداري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ٢٠١٩.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

1- Al-Billeh, T., Al-Hammouri, A., Al-Khalaileh, L., & Derbal, I. (2023). The Impact of Administrative Control Authorities on Sustainable Development in Jordanian Legislation: What are the Challenges Facing Administrative Control Authorities in Achieving Sustainable Development? *Journal of Law and Sustainable Development*, *11*(5)
2- Badran, Duaa Mohammed Ibrahim، (2021), Judicial control over the appropriateness of the legislator's and the administrative authorities' use of the discretionary power- Journal of Contemporary Issues in Business and Governemnt.
3- Henri, J. F., & Journeault, M. (2010). Eco-control: The influence of management control systems on environmental and economic performance. Accounting, organizations, and society, 35(1).
4- Lueg, R., & Radlach, R. (2016). Managing sustainable development with management control systems: A literature review. *European Management Journal*, *34*(2).

5- Rashid, K. S. A. (2022). Legal regulation of administrative detention. Tikrit University Journal for Rights, 6(3)
6- Ruiz-Benitez, R., López, C., & Real, J. C. (2019). Achieving sustainability through the lean and resilient management of the supply chain. *International Journal of Physical Distribution & Logistics Management*, *49*(2)
7- Simons, R. (2019). The role of management control systems in creating competitive advantage: new perspectives. In Management Control Theory.
8- Shah, M. A. R., Rahman, A., & Chowdhury, S. H. (2018). Challenges for achieving sustainable flood risk management. *Journal of Flood Risk Management*, *11*
9- Zhao, L., Gu, J., Abbas, J., Kirikkaleli, D., & Yue, X. G. (2023). Does quality management system help organizations in achieving environmental innovation and sustainability goals? A structural analysis. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, *36*(1).

the reviewer:

1- Ibn Hariz, Jamal Sultan. (2023), Balancing administrative control powers and public freedoms in exceptional circumstances, Communication, (46.(
2- Adam, Muhyiddin Ismail Muhammad, Saleh, Atiyat Hood Fadlallah Muhammad, and Ibrahim, Ashraf Ibrahim Abdullah. (2021), Judicial Control: Its System and Objectives, Al-Qalzam Scientific Journal, (10(
3- Al-Bahi, Mustafa. (2020). Principles of sustainable development within the scope of water law: administrative control as a model. Al-Manara Journal for Legal and Administrative Studies, special issue.
4- Al-Baqali, Wadih. (2021). Controls of Administrative Control Authorities: An Effective Guarantee of Rights and Freedoms, Al-Bahith Journal for Legal and Judicial Studies, (31.(
5- Al-Hussein, Hanifi, and Isani, Rifqa. (2018). Environmental administrative control in Algeria, Journal of International Law and Development, 6(2.(

6- Al-Jilani, Muhammad Bu Zaid, (2016), Principles of Administrative Law and Their Applications in the Kingdom of Saudi Arabia, Al-Rushd Publishers Library, Riyadh.
7- Al-Khatib, Ahmed Hassan Abdel-Aleem, (2020), Al-Wajeez in Saudi Administrative Law, first edition, International Publishing House.
8- Al-Shamrani, Khalid bin Abdullah, and Hijazi, Mahmoud. (2016). Administrative control in exceptional circumstances. Judicial Research Summaries Series, (13.(
9- Al-Aanish, Amdallah Muhammad Ali, and Shawayel, Ashour Suleiman Saleh. (2010) Management's responsibility for control regulations: a comparative study (unpublished master's thesis). Challenge University, Sirte.
10- Al-Otaibi, Fahd bin Khalid bin Jazaa. (2022). Means of administrative control in the Saudi system. Masalik for Sharia, Linguistic, and Humanitarian Studies, (13(
11- Al-Anbaki, Qutaiba Nizar Jassim. (2019). The limits of administrative control authority in the field of basic freedoms of individuals: a study in light of the jurisprudence of the French Council of State. Journal of Legal and Political Sciences, 9(30.(
12- Al-Qahtani, Alia Ali. (2022). Oversight of the purpose of administrative control decisions. Journal of Law and Business, (77.(
13- Al-Mafarji, Ahmed Khorshid Hamidi. (2020). International health administrative control. Faculty of Law Journal for Legal and Political Sciences, 9th special issue.
14- Aunzaq, Aisha, Boukhalwa, Kulthum, and Djabourbi, Ismail. (2019). Maintaining public tranquility and its applications in administrative law (unpublished master's thesis). Kasdi Merbah University - Ouargla.
15- Bassiouni, Abdel-Ghani, (1991) Administrative Law, Mansha'at Al-Ma'arif, Alexandria.
16- Badri, Nafisa Hamed Abdel Razek. (2022), The Legal System of Administrative Control. Al-Qalzam Journal for Security and Strategic Studies, (8(

17- Benhassan, Issam, and Triki, Houssam El-Din. (2020), Administrative control in the time of Corona. Journal of Legal Studies, No. 25.
18- Ben Ali, Khaldoun. (2022), The competencies of local authorities in the field of administrative and judicial control. Journal of Law and Human Sciences, 15(1(
19- Jaafar, Muhammad Anas Qasim Al-Waseet in Public Law, "Foundations and Fundamentals of Administrative Law," Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
20- Bar, Walid, Ben Nasser, and Haiba. (2020), Administrative Control Authorities under the Exceptional Circumstance: Coronavirus Covid-19 as a Model, Afaq Science Magazine, 5(4(
21- Sherif, Amina. (2021), The extent to which public freedoms are affected by administrative control in order to achieve public order, Rayhan Journal of Scientific Publishing, (11.(
22- Sheikh, Abdul Siddiq. (2020), The role of administrative control in preventing the spread of the Coronavirus epidemic. Annals of the University of Algiers, 34, special issue.
23- Sawalhia, Imad. (2021), The Relationship of Administrative Control and Public Freedoms in Light of the Covid-19 Pandemic, International Conference: Quarantine - Repercussions and Solutions, Tripoli: Generation Center for Scientific Research.
24- Taheri, Hussein, (2012), Administrative Law and Administrative Institutions (Administrative Organization - Administrative Activity), second edition, Dar Al-Khaldounia for Publishing and Distribution, Algeria.
25- Tubaila, Laith Bilal. (2022), The Privacy of Judicial Oversight of Administrative Control Authorities in Exceptional Circumstances, Istirshaf Journal for Legal Studies and Research, (14.(
26- Talabah, Abdullah, (2018), Administrative Law (Part Two), nineteenth edition, Damascus University Publications.
27- Abdullah, Muhammad Abdel Moneim Ahmed. (2022), Administrative control as one of the public administration mechanisms for environmental protection in Egypt.

Proceedings of the Conference: Legal and Economic Aspects of Sustainable Development, Volume 2, Cairo: Faculty of Law - Ain Shams University.

28- Abdel Wahab, Mohamed Refaat, (2012), The General Theory of Administrative Law and Principles, New University House, Alexandria.

29- Abd, Maysaa Abdel Moneim Rashid, and Karim, Muntaser Alwan. (2022), Administrative punishment within the scope of administrative control, Journal of Legal and Political Sciences, 11(2.(

30- Frejat, Ismail. (2021), Local Environmental Administrative Control. Notebooks of Politics and Law, 13(3(

31- Kamal, Khaled Nabil Muhammad. (2023), Administrative control of administrative violations. Journal of Legal and Economic Research, 3(57(

32- Kamal, Muhammad Al-Amin. (2012), Administrative licensing and its role in preserving the public environmental system. Journal of Jurisprudence and Law, (2.(

33- Madi, Mazen Lilo, (2005), Administrative Law, University Press House.

34- Majaji, Mansour, (2009), Administrative Control and Environmental Protection, Journal of the Faculty of Law and Human Sciences, Kasdi Merbah University, (2.(

35- Muhammad, Sameh Abdullah Abdul Rahman. (2022), Administrative Control and its Role in Protecting Food from Pollution: An Analytical Study in Light of the Provisions of the Board of Grievances, Public Administration, (3(

36- Muhammad, Safwat Ahmed Hassan. (2021), Administrative Control, Journal of Legal and Economic Sciences, 63(1.(

37- Muhammad, Abdel Azim Bakri Ahmed. (2018), the concept of administrative control and its relationship to public utility and judicial control. Justice Journal, 20(52.(

38- Muhammad, Mustafa Mamdouh, (2001), Administrative Control (the administrative function of the police), Police College Press.

39- Hisham, bin Abdi. (2012), Administrative control between public security and public tranquility. Journal of Law and Human Sciences, (12(
40- Haidan, Khaled. (2023), Environmental/developmental administrative control in light of the Moroccan regions. Al Bahith Journal for Legal and Judicial Studies, (50.(
41- Second: Foreign references.
42- Al-Billeh, T., Al-Hammouri, A., Al-Khalaileh, L., & Derbal, I. (2023). The Impact of Administrative Control Authorities on Sustainable Development in Jordanian Legislation: What are the Challenges Facing Administrative Control Authorities in Achieving Sustainable Development? *Journal of Law and Sustainable Development*, *11*(5)
43- Badran, Duaa Mohammed Ibrahim، (2021), Judicial control over the appropriateness of the legislator's and the administrative authorities' use of the discretionary power- Journal of Contemporary Issues in Business and Governemnt.
44- Henri, J. F., & Journeault, M. (2010). Eco-control: The influence of management control systems on environmental and economic performance. Accounting, organizations, and society, 35(1).
45- Lueg, R., & Radlach, R. (2016). Managing sustainable development with management control systems: A literature review. *European Management Journal*, *34*(2).
46- Rashid, K. S. A. (2022). Legal regulation of administrative detention. Tikrit University Journal for Rights, 6(3)
47- Ruiz-Benitez, R., López, C., & Real, J. C. (2019). Achieving sustainability through the lean and resilient management of the supply chain. *International Journal of Physical Distribution & Logistics Management*, *49*(2)
48- Simons, R. (2019). The role of management control systems in creating competitive advantage: new perspectives. In Management Control Theory.
49- Shah, M. A. R., Rahman, A., & Chowdhury, S. H. (2018). Challenges for achieving sustainable flood risk management. *Journal of Flood Risk Management*, *11*

50- Zhao, L., Gu, J., Abbas, J., Kirikkaleli, D., & Yue, X. G. (2023). Does quality management system help organizations in achieving environmental innovation and sustainability goals? A structural analysis. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, *36*(1).